تشتّتاً بنوياً، واجتماعياً، واقتصادياً. وعلى المستوى الوطني، تأثرت الهوية الوطنية بسبب عمليات القمع السياسي، والالحاق، ومنع نشوء أي حركة سياسية ذات هوية فلسطينية. وفي هذا الاطار، اتّسمت الحركة السياسية، التي تمّت بشكل تدريجي لاحقاً وسط اقسام من الشعب الفلسطيني، بالطابع القومي في اطار حركة القوميين العرب وحزب البعث، وفي ظل تراجع دور عصبة الشيوعيين التي شملها التقسيم، أيضاً، حسب مناطق الشتات.

الانعكاسات على المرأة الفلسطينية

لقد تأثرت المرأة الفلسطينية بشكل مباشر بهذا الواقع الذي نشأ اثر نكبة العام ١٩٤٨، وذلك بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية، وتشتيت العائلة، وفقدان الأبناء والأزواج في سياق الحرب والهجرة، حيث وجدت المرأة نفسها في مواجهة أوضاع الفقر، واليتْم، والتشرد، وغياب البيت، وكان عليها ان تتحمل عبء حماية الأسرة، ومواجهة المسؤوليات الجديدة كشرط اضطراري ساهم في اخراجها من البيت الى العمل والتعلّم.

١ ـ عمل المرأة: بانهيار علاقات الانتاج الاقطاعية، ونشوء الوضع الاقتصادي الجديد في تجمّعات التهجير، حدث اهتزاز نسبي في القيم العشائرية والتقليدية التي سادت في المرحلة السابقة. فالحاجة أجبرت الرجل على التنازل عن قيَم القرية، ونمط العلاقات القديمة، ممّا أدى الى تغيير ملامح العلاقات الاجتماعية وسط التجمّعات الفلسطينية، حيث اضطرت المرأة الى طرق ميدان العمل. ولكن دخولها هذا الميدان لم يكن مصحوباً بمستوى من التعلّم، أو اجادة المهن؛ فالغالبية من النساء لم تجد سوى أعمال الفلاحة والأعمال المنزلية؛ ولهذا اضطررن الى مزاولة أعمال هامشية، من أجل الحصول على المال، وبأجر زهيد، كالخدمة في البيوت، وأعمال البناء، كحمل الحجارة، وقطف المواسم الزراعية.

ففي لبنان، من سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦، دخلت المرأة سوق العمل، على الرغم من الكره الشديد لخروج المرأة من بيتها. وكانت النساء والبنات يحملن الحجارة على رؤوسهن بأجر ثلاث ليرات لبنانية يومياً، وخمس ليرات للرجال، عن ١٢ ساعة عمل، اضافة الى المبيت في العراء في موقع العمل(٨). فالحاجة لم تقتصر على خروج المرأة لمزاولة العمل، بل والنوم خارج البيت مع الغرباء دون ساتر، مما يعدّ اختلالاً جوهرياً في التقاليد والقيَم الريفية.

وفي الضفة الفلسطينية، وبحكم اتساع المساحة نسبياً ووجود القسم الرئيس من السكان في قراهم ومدنهم، تمّ استيعاب اللاجئين حول المدن في المخيمات التي أنشئت لهذا الهدف. وهذا الوضع ساهم في اشتغال النساء بأعمال الخدمة في بيوت المدينة، والمصانع الصغيرة، والورش القائمة، ونسبة أخرى كانت تعمل في الزراعة، في القرى المجاورة، وخصوصاً في قطف المواسم الزراعية. ولذلك، لم يطرأ تطوّر أو تغيّر جوهري على البنية الاقتصادية السائدة قبل العام ١٩٤٨، ولسنوات عدّة بعد ذلك، بسبب الالحاق بالاردن، والقوانين السائدة التي وضعت عائقاً أمام تطوير الرأسمال الفلسطيني بشكل مستقل.

في قطاع غزة، ونظراً الى الكثافة السكانية، فان المرأة وجدت صعوبة حقيقية في الحصول على عمل. فالرجل نفسه كان يجد صعوبة، في ظل غياب المؤسسات الاقتصادية المحلية وضيق مساحة الأراضي الزراعية. وكان من المعروف، قبل العام ١٩٤٨، ان الشبان من القطاع كانوا يلجأون